وفي الحد وعليه انتهى وظاهر ان العلم بالاحكام التصريفية
غير داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف الثاني وبالعكس
ايضا على ما يقابل البناء وهو المراد هنا وعليه فالجمهور على
انه لفظي وبه قال ابن الحاجب واختاره ابن مالك وعرفه
بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف اي جيء به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وعرفه ابن هشام بقوله
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة اي حركة
او حرف او سكون او حذف ظاهر اي موجود لان السكون
والحذف غير ملفوظ بهما او مقدر اي معدوم مفروض
الوجود يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه لا تحدثه بعد
ان لم يكن فلا يرد الاعراب بالحروف واحترز به عن حركة
النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فليست باعراب وقوله
في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز
اذ ليس لنا اثار يجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى نحترز
عنها فان قلت بلى قد وجد ذلك في امري وابنم لانك
انهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول
هذا امرؤ وابنمٌ واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول
رايت امرأ وابنما واذا دخل عليهما الجار كسرهما فتقول مررت
بامري وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء
لكل امري منهم يومئذ شان يغنيه قلت اختلف اهل البلدين
في هذين الاسمين فقال الكوفيون هما معربان من مكانين
واذا فلا عناء على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما
في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة
هي الاعراب وان ما قبلها اتباع وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما

في

في الحد وان قلت قد يكون الاعراب في غير الاخر دون الاخر
وذلك اذا وقف بنقل الحركة قلت قال ابو البقاء في التبيين اعلم
انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر
ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب
لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها انتهى ولئن سلم
انها حركة الاعراب قلنا المراد ان الاعراب لا يكون مطرئا الا
في غير الاخر والمراد ما هو اخر لها حقيقة كقولك زيد او حكما
كقولك زيدان ما بعدها ترك نسيا منسيا والف اثنا عشر لان
عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين والظرفية مجازا
فان المعرب بالحروف لا تراعى فيه نفس الاخر لان النون في المثنى و
المذكر السالم بمنزلة التنوين فلما ان التنوين لعدم صلاحه لخروج ما قبله
عن ان يكون اخر الكلمة فكذا النون فيهما وانما قال في آخر الكلمة
ليشمل اعراب الاسماء والافعال ولم يقل في آخر المعرب ليلزم الدور
ظاهرا وقيل انه معنوي والحركات دلائل عليه وجرى عليه المصنف
وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين
وحدوه بقولهم **الاعراب** اي المتقدم لان المعرفة اذا اعيدت
كانت عين الاولى والمقام مقام الاضمار ولعل العدول الى
الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات لهذه المقدمة
تغيير ان قلت مقصود المصنف تفسير الاعراب الذي يتصف
به اللفظ والتغيير فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه
مع ان الخبر عين المبتدا **قلت** الجواب عن ذلك من وجهين
احدهما ان المراد بالتغيير هنا التغير لانه كثيرا ما يطلق المصدر
ويراد به الحاصل بالمصدر وثانيهما انه مصدر مبني للمفعول
اي كون الاواخر مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)